http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1570) السنة السادسة - السبت (1) آب 2009

الدباغ: الاوضاع استقرت في (اشرف)

الحكومة تعد باستخدام سلطاتها القانونية «بحزم» في وجه مثيري الشغب

بغداد / المدى

اعلنت الحكومة بأن الوضع في مخيم العراق الجديد (أشرف سابقاً) قد إستقر تماماً وتم تجهيز المرافق الخدمية بما يحتاجه أفراد المخيم من مؤونة ومواد طبية وخدمات.

وقال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في بيان تسلمت (المدى) نسخة منه، أن الحكومة تعيد تأكيدها على أنها ستستمر بالتعامل الإنساني وإحترام كل القوانين والمعايير المعمول بها في العلاقة مع سكان المخيم وتدعوهم لإحترام القوانين العراقية وسلطة الدولة والمسؤولية الأمنية الحصرية التي تتولاها.

وتصاعدت حدة الازمة في معسكر اشرف، قبل ايام، بعد فشل المفاوضات بين القوات الامنية والقائمين على المعسكر من عناصر منظمة مجاهدي خلق الايرانية، ومنعها دخول القوات العراقية، ما ادى الى وقوع اعداد من الاصابات بين الطرفين.

وطلبت الحكومة بحسب البيان، من قادة منظمة خلق أن يتجنبوا تحريض السكان على إستخدام العنف أو دفعهم لمواجهة القوات الحكومية العراقية التي ستستخدم كل سلطاتها القانونية والدستورية لبسط سلطة الدولة وممارستها بكل حزم بوجه مثيري الشغب. مؤكدا أن الحكومة تؤكد مرة أخرى بأنها لن تجبر أياً من أفراد المخيم على مغادرة العراق وتدعو المجتمع الدولي للتعاون لإيجاد وطن بديل لهم غير العراق وأن الحكومة طلبت من الدول التي منحت البعض منهم اللجوء ويحملون جنسيتها، التعاون لتسهيل إنتقالهم اليها طوعياً.

وقال سكان المعسكر ان القوات العراقية اقتحمت المكان واطلقت الرصاص على كثير من الاشخاص او ضربتهم واعتقلت اخرين. وقال بهزاد سفري الذي يقيم في معسكر اشرف ويتحدث عن بقية السكان ان ١٢ شخصا لاقوا حتفهم من بينهم ستة على الاقل قتلوا برصاص الشرطة. واضاف ان المئات اصيبوا بجروح.

فيما نقلت رويترز عن الناطق باسم الحكومة يوم الخميس قوله ان سبعة اشخاص قتلوا، لكنه اختلف مع روايات السكان بشأن كيفية مقتلهم. واضاف ان خمسة منهم القوا بانفسهم امام مركبات الشرطة العراقية مضيفا انهم لم يقتلوا نتيجة اطلاق النار بل جراء اعمال الشغب. وتابع ان الاثنين الاخرين قتلا برصاص قناصة من جماعة مجاهدي خلق داخل المعسكر عندما حاولا مغادرة المعسكر.

من جهته قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية في واشنطن ايان كيلي ان فريقا أمريكيا يقدم الرعاية الطبية للمصابين من السكان في معسكر اشرف مضيفا ان مسؤولين أمريكيين اجتمعوا مع مسؤولين عراقيين يوم الاربعاء لحث العراق على معاملة سكان المعسكر بشكل انساني. واضاف كيلي «أردنا تأكيد اهمية ان يفي العراق بتعهده للحكومة الامريكية بمعاملة سكان المعسكر بشكل انساني». وتابع «وافقت حكومة العراق على السماح للقوات الامريكية بتقديم المساعدة الطبية للاشخاص الذين اصيبوا في معسكر اشرف، وهناك الان فريق طبي أمريكي يقدم هذه المساعدة.»

وسلمت منظمة مجاهدي خلق اسلحتها الى القوات الامريكية بعد الحرب في العراق عام ٢٠٠٣ لكن وجودها ما زال مصدرا للخلاف بين بغداد وواشنطن وطهران. ونقل التلفزيون الايراني عن علي لاريجاني رئيس البرلمان الايراني قوله «نحن نرحب بالخطوة (مداهمة المعسكر) برغم انها جاءت متأخرة، ونأمل الا تسمح الحكومة العراقية لهؤلاء الارهابيين بالبقاء في العراق».

وبدأت المنظمة نشاطها كجماعة يسارية مناهضة لشاه ايران لكنها اختلفت مع رجال الدين الذين تولوا السلطة بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩.

وتضيف الاشتباكات التي وقعت هذا الاسبوع منعطفا غير مريح في العلاقات الامريكية العراقية حيث تحاول واشنطن التشديد على قيام العراق بالدور العسكري الاساسي قبل انسحاب قواتها بحلول عام ٢٠١٢ لكنها تخشى اذا وقعت انتهاكات أن تتهم بأنها وقفت ساكنة. وقال البريجادير جنرال ستيف لانزا المتحدث باسم الجيش الامريكي في العراق ان العراق «له الحق كدولة ذات سيادة في دخول المعسكر وايجاد قدر من القيادة والسيطرة والنظام داخل المعسكر لتحديد ما يدور هناك وهذا هو ما حاولوا القيام به».

وقال لانزا لتلفزيون رويترز في واشنطن «وقع قليل من العنف وخفت حدته منذ ذلك الحين لكننا نشجع الطرفين من جديد على ضبط النفس».

قواتنا الامنية داخل المعسكر

معسكر اشرف والآخرون

حسين رشيد

ما حدث قبل ايام من احداث واعمال شغب في معسكر اشرف راح ضحيتها بعض رجال الامن العراقيين جراء مصادمات مع عناصر «منظمة خلق» التي تتخذ من محافظة ديالى مقرا لها منذ اكثر من عشرين عاما ،لم يكن حدثا عاديا ، فالقوات عراقية والارض عراقية والعملية امنية وسلمية في محاولة لفتح مركز للشرطة يدير شؤون المعسكر الداخلية وهذا ما اعلنته الحكومة بصورة رسمية.

الامر الذي لم يعجب قيادة وعناصر المنظمة فعملوا على اثارة المشاكل مع القوات الامنية التي عملت بكل تحضر اذ لم تحمل غير هراوات وهذا ما نراه في اكثر دول العالم تحضرا وتقدما حين تكون هناك اعمال شغب. لكن تطور الموقف من قبل عناصر خلق وغلقها الابواب ورميها عناصر الامن بالحجارة والقناني الزجاجية وحسب تسرب المعلومات كانت القناني مملوءة «بالبنزين» ، الامر الذي تسبب باصابة بعض المنتسبين الامنيين ، ماجعل الامور تاخذ طابعا اخر اكثر حزما وقوة ليسود الهدوء والسيطرة الحكومية على المعسكر ويرفع العلم العراقي في المشهد الاخير من الاحداث.

واذا ما عدنا الى ردة الفعل في الوسطين السياسي والاعلامي على المستويين الداخلي والخارجي نجد ان السياسيين والمحللين انفسهم الذين تباكوا على سقوط الصنم وحشدوا اصواتهم مع ما يسمى « المقاومة الوطنية» ، وقفوا بالضد من العملية وهم انفسهم الذين اشاروا باصابع الاتهام الى عمل الحكومة والقائمين على تنفيذ الامور ، ولم يكتفوا بذلك بل ذهبوا ابعد بكثير حين شجبوا وادانوا واستنكروا على طريقتهم المعهودة بكيل التهم الى هذا وذاك ، اما الوسط الاعلامي فلا يختلف الحال معه كثيرا نفس القنوات والفضائيات المسمومة والمعروفة بخطاباتها التحريضية تباكت على جرح المنظمة غافلة بكل صلافة عن المصابين من قوات الامن العراقية.

اما الشأن المحلي في محافظة ديالى فقد اشار المحافظ الى ان القنابل المسيلة للدموع التي اطلقتها قوات الامن كانت سببا في اصابة البعض منهم بسبب الرياح التي كانت معاكسة ، الى هذا الحد يستهان بهذه القوات التي حفظت الامن والاستقرار وقدمت التضحيات طوال السنين الماضية ، ياسيادة المحافظ.

الذي يبدو ان هذا التصرف الحكومي بفرض السلطة والسيادة على ارض عراقية لم يعجب البعض خاصة خصوم الحكومة من بعض الاطراف السياسية ، التي تندد بالتدخل الايراني في العراق والتي لا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة ، والعاملة على تهميش الاخرين فالخروج من حكم شمولي ذي طابع فردي الى حكم دستوري ديمقراطي يبنى على العمل المشترك في بناء الدولة ، يحتاج بعض الوقت لتقبل الجميع للتغيير الجديد.

دعونا نعمل كباقي الشعوب المتحضرة ونهتم بكيفية توفيروظائف للناس ، خدمات اعمار بناء مستشفيات ومدارس، الخ.. ان نبتعد عن التشكيك ببعضنا ونترك المزايدات العلنية والسرية والمؤتمرات والاجتماعات تحت وصاية الاخرين ،والتي لافائدة منها غير التفرقة والتخاصم، ونعمل على طرد كل الغرباء مهما كانوا لأن الدول مصالح فهل من المعقول أن لا تتدخل ايران في شؤوننا ونحن نحتضن آلاف المعارضين الايرانيين وهل من مصلحة العراق اليوم إستعداء دول الجوار.؟

وختاما لانريد الاشارة الى افعال وجرائم منظمة خلق في اذى الشعب العراقي ايام الانتفاضة الشعبانية في الشمال والجنوب ومساهمتها في التصعيد الارهابي في ديالى والكثير الكثير.

عمّان تبدأ عملية احصاء مبالغ اركان النظام السابق

عمان / الوكالات

تسلم الأردن طلبا رسميا من الحكومة العراقية بالحجز على أموال رئيس النظام المخلوع الموجودة في المملكة.

ونقلت صحيفة «الغد» الاردنية يوم الخميس عن مصدر حكومي أردني إن «الحكومة بدأت منذ أيام بالتقصي حول وجود أموال منقولة وغير منقولة تعود لصدام، بغرض حصرها وتحديد قيمتها»، وذلك من خلال التدقيق في البيانات المالية المتوفرة لدى وزارة المالية والبنك المركزي. إلا أن المصدر الرسمي أكد عدم وجود أي مبالغ مالية باسم صدام حتى الآن، وبين أن «الأموال العراقية الموجودة في الأردن تعود للحكومة وأفراد عراقيين، وليست لصدام».

وكان الأردن جمد مبالغ مالية تجاوزت قيمتها نصف مليار دولار عقب الحرب في العراق في العام ٢٠٠٣، وأوضح المصدر أن الطلب العراقي يأتي عقب قرار مجلس الوزراء العراقي الموافقة على مشروع قانون يقضي بحجز ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى أركان النظام السابق.

ويشمل قرار الحكومة «الحجز على أموال صدام وزوجته وأبنائه وأحفاده، إضافة إلى كبار المسؤولين ووكلائهم، وكل من كان له علاقة بالنظام السابق واستولى على أموال الدولة أو اشتراها أو باعها بغير أسعارها الحقيقية وتسبب بالضرر للمال العام بأي شكل من الأشكال». وكانت عائلة صدام التي يقيم بعض أفرادها في الأردن قد كلفت المحامي بديع عزت عارف بإقامة دعوى قضائية ضد قرار الحكومة الذي اعتبرته «مجحفا».

بعد ست سنوات من الحرب..

القوات البريطانية تنهي تواجدها العسكري

لندن / ا ف ب

انهت القوات البريطانية امس الجمعة ستة اعوام من وجودها في العراق بدأت مع الحرب التي اطاحت بنظام صدام ربيع العام ٢٠٠٣.

وبموجب الاتفاق الموقع العام الماضي بين لندن وبغداد، غادرت القوة المتبقية العراق الاسبوع الحالي، وفقا لمتحدث باسم السفارة البريطانية في بغداد. ويبلغ عديد هذه القوة حوالى المئة جندي من اصل ٤٦ الف شاركوا في الحرب.

يذكر ان بريطانيا سحبت الجنود المئة التابعين للقوة الملكية البحرية الى الكويت بسبب عدم اقرار البرلمان العراقي اتفاقية تنظم عمل هذه القوة.

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع البريطانية ان فترة بقاء قواتنا تنتهي في ٣١ تموز، وقمنا بسحب المدربين التابعين للبحرية الملكية بالتزامن مع محادثات مع الحكومة العراقية حول الموقف (الاتفاقية الجديدة)». واشار الى ان مجلس الوزراء العراقي اقر الاتفاقية، مضيفا ان «بريطانيا ستواصل تدريب ضباط الجيش كجزء من قوات حلف الناتو في العراق كما ستقوم باعداد مدربين تابعين للجيش العراقي».

وكان مجلس الوزراء اقر الاتفاقية، لكن البرلمان فشل في تحقيق النصاب المطلوب للتصويت عليها، كما بدأت عطلة البرلمان الصيفية التي تنتهي اخر اول اسبوع من ايلول.

ويأتي الانسحاب البريطاني بعد يوم من بدء التحقيقات بشأن مشاركة بريطانيا في حرب العراق. واكد المسؤول عن التحقيق السير جون شيلكوت في مؤتمر صحفي الخميس ان بلير الذي دعم قرار الرئيس الاميركي السابق جورج بوش شن الحرب في العراق سيكون في عداد الشهود الذين ستستمع الى اقوالهم لجنة التحقيق.

وتعهد شيلكوت بان اللجنة التي ستعلن استنتاجاتها اواخر العام ٢٠١٠ على اقل تقدير، لن تتردد في اعلان انتقاداتها. واكد انه سيذهب بنفسه الى العراق لاجراء لقاءات مع مسؤولين سياسيين هناك ومع مسؤولين من الولايات المتحدة وبلدان اخرى معنية بالنزاع. وقال «ان التحقيق ليس محكمة وان لا احد في محاكمة. لكن اريد ان يكون من الواضح جدا ان اللجنة لن تتخلى عن حقها في الانتقاد»، واضاف «فان اكتشفنا ان اخطاء قد ارتكبت وان هناك مشاكل كان من الممكن معالجتها بشكل انسب فاننا سنقول ذلك بكل صراحة».

وكان رئيس الوزراء غوردن براون اعلن في حزيران فتح هذا التحقيق «المستقل» بهدف كشف الاسباب التي دفعت بالحكومة الى اقحام ٤٥ الف جندي بريطاني في حرب العراق في العام ٢٠٠٣. ويريد المعارضون لهذا القرار في شكل خاص معرفة كيف امكن اقناع وزراء بان نظام صدام كان يملك اسلحة دمار شامل تبين فيما بعد بانها غير موجودة.

وعدم التأييد الشعبي للحرب كان من الاسباب الرئيسية لرحيل توني بلير في ٢٠٠٧. وقد اعلن الاخير مؤخرا انه مستعد للتعاون كليا مع التحقيق. وقال اواخر حزيران «لا يوجد اي مشكلة في ما يتعلق بي على ان ارد علي اسئلة علنا».

وسيتناول التحقيق فترة تمتد من العام ٢٠٠١ الى الوقت الحاضر. وقد غادر كامل الجنود البريطانيين تقريبا الاراضي العراقية في الاشهر الاخيرة. وقتل ١٧٩ جنديا بريطانيا منذ انطلاق العمليات العسكرية.

واكد شيلكوت مجددا ان الجلسات ستكون عامة متى امكن وحتى انها ستنقل عبر التلفزيون او عبر الانترنت. لكن لاسباب تتعلق بالامن القومي فان بعض الشهادات ستؤخذ في جلسات مغلقة.

وفي هذا الصدد اعتبرت منظمة «ستوب ذا وار» (اوقفوا الحرب) التي قامت بمسيرات ضخمة في لندن في السنوات الاخيرة ضد الحرب، ان هذا الاجراء سيسمح باخفاء الحقيقة عن الشعب. وقالت «ان من حق الشعب البريطاني معرفة كيف ومتى اتخذ قرار الدخول الى الحرب، لكن بعض الشهود الاساسيين ستسمع افاداتهم في (جلسات) مغلقة ولن يقوم احد (بالافادة بها) تحت القسم». واضافت انها «شبه متأكدة» بان بلير سيدلي بشهادته في جلسة مغلقة.

وكان براون قال في كلمة القاها امام النواب اواسط حزيران ان نتائج التحقيق ستعلن في شكل شبه كامل، ولكن ليس قبل عام، اي بعد الانتخابات التشريعية المقبلة التي ستجري في موعد اقصاه حزيران ٢٠١٠. واوضح براون ان التحقيق «سيشمل مرحلة تبدأ في صيف ٢٠٠١، قبل بداية العمليات العسكرية في العراق في اذار ٢٠٠٣ وتدخلنا في العراق، حتى نهاية تموز من هذا العام». واكد ان «هذا التحقيق اساسي لانه باخذنا عبرا (من هذه الحرب) سنعزز سلامة ديموقراطيتنا ودبلوماسيتنا وجيشنا».

وكان وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند اعلن في اذار الفائت انه سيتم البدء بتحقيق بعد الانسحاب شبه الكامل لـ٤١٠٠ جندي بريطاني من العراق في ٣١ تموز.

انتهاء مهام القوات البريطانية في البصرة بعد ستة اعوام من الحرب

على بغداد تنفيذ كامل قرارات مجلس الامن

الكويت: تقرير بان كي مون بشأن التعويضات «ايجابي»

بغداد / الوكالات

وصف نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح تقرير الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون الى مجلس الأمن أخيرا والخاص بمراجعة القرارات المتعلقة بالعراق بأنه «ايجابي»، معربا عن ارتياحه لتوجه الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع وعن رغبة كويتية حقيقية في التعاون مع العراق في استعجال تنفيذ ما تبقى من تلك القرارات.

لكن مسؤولين عراقيين سبق ان اعلنوا عدم رضاهم عن تقرير الامين العام للامم المتحدة.

وقال الصباح في تصريحات عقب اجتماعه مع بان كي مون في مقر المنظمة الدولية فى نيويورك وبثها التلفزيون الكويتي، انه أشار بعض القضايا التي لدى الكويت ملاحظات عليها في هذا التقرير، مشيرا الى أن التقرير كان ايجابيا ورصد حقائق على الأرض خصوصا المواضيع الأساسية التي ركز عليها الامين العام وهي مسؤولية الحكومة العراقية بشكل كامل عن تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة وان على العراق أن يعمل بطريقة حثيثة على تنفيذ هذه القرارات.

وأضاف انه شدد خلال الأجتماع على موضوع ذي أولوية قصوى بالنسبة للكويت هو الحدود والقرار ٨٣٣ وازالة «التعديات» على الحدود، مشيرا الى ان هناك ردود فعل من العراقيين الذين قرأوها على كونها اعتداءات وأنا لم أقل اعتداءات هناك تعديات على الحدود بوجود منشآت على الحدود الكويتية. العراقية يجب ازالتها. ولفت الصباح الى أن هناك وعد عراقي بازالة هذة التعديات الحدودية.

فيما أكد بان كي مون ان على العراق أن يزيل هذه التعديات كي يتمكن فريق الأمم المتحدة من صيانة العلامات الحدودية والانتهاء من هذا الموضوع وهذه النقطة في غاية الايجابية.

وأوضح الوزير الكويتي ان كي مون دعا الى ايجاد أفكار خلاقة في كيفية التعامل مع ما تبقى من التعويضات للكويت، مشيرا في هذا الصدد الى ان الكويت لديها أفكار ومستعدة أن تجلس مع العراق تحت مظلة الأمم المتحدة لمناقشة هذا الأمر. وقال «انني مطمئن لتوجه الأمم المتحدة في هذا الموضوع ونتمنى أن ننجز المتبقي من تنفيذ هذه القرارات في أسرع وقت ممكن، ومن المؤكد أن هناك رغبة كويتية حقيقية للتعاون مع العراق في استعجال تنفيذ هذه القرارات.

وأشار الصباح في تصريحاته الى ان هناك قرارات كثيرة متعلقة بالعراق لاعلاقة للكويت بها، معربا عن أمله في أن يعود العراق بأسرع وقت ممكن بكامل وضعه الى الأسرة الدولية وأن يكون عاملا مساعدا للأمن والاستقرار في المنطقة.

وكان الامين العام للامم المتحدة قد دعا العراق إلى البحث عن بدائل لحل مشكلة التعويضات التي يتوجب عليه دفعها الى الكويت بسبب غزو صدام لها قبل ٢٠ عاما، وقال إنه أخذ بنظر الاعتبار الطلب الذي تقدمت به الحكومة العراقية لتخفيض نسبة ٥ في المئة التي تستقطع من العائدات النفطية، إذا لم يكن بالامكان الغاؤها كليا.

وذكر بان كي مون أن العراق قام بدفع ٢٧,١ مليار دولار إلى الكويت، ولكنه لا يزال عليه دفع مبلغ ٢٥,٢ مليار دولار كتعويضات عن الغزو، معربا في الوقت نفسه عن أمله في أن يأخذ مجلس الأمن الدولي تقريره هذا بعين الاعتبار، ويتخذ قرارات مناسبة تمكن العراق من تنفيذ التزاماته.

ويشار الى أن مجلس الأمن الدولي كان قد أصدر قرارا برقم ٦٨٧ عقب غزو الكويت في العام ١٩٩٠ نص على فرض حظر وعقوبات اقتصادية على بغداد ولا يزال هذا القرار ساريا.

غيتس: الانباء السارة تسرّع من وتيرة الانسحاب

ضابط اميركي يدعو لاعلان «النصر» وعودة الجنود الى وطنهم

بغداد / المدى والوكالات

خلص أحد كبار المستشارين العسكريين الاميركيين الى أن القوات العراقية قادرة على حماية الاوضاع في العراق، مما يعني أن الوقت حان لتعلن الولايات المتحدة «انتصارها» وتعيد جنودها الى الوطن.

وأفادت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية يوم الخميس أن مستشار قيادة الجيش العراقي في بغداد الكولونيل تيموثي ريس، أصدر مذكرة أكد فيها ان القوات العراقية تعاني مجموعة من المشاكل بما في ذلك الفساد وسوء الإدارة والعجز عن مقاومة الضغوط السياسية. ومع ذلك، اعتبر أن القوات العراقية قادرة على مواجهة هذه المشاكل والتصدي للمسلحين ومواجهة غيرها من التهديدات الداخلية للدولة، مشيراً الى أن تمديد الوجود العسكري الاميركي في العراق بعد عام ٢٠١٠ لن يحقق شيئا يذكر لتحسين أداء الجيش العراقي، لكنه سيزيد من الاحتقان.

وجاء في المذكرة التي أعدها أنه «على قول المثل، فإن الضيوف كما الأسماك تفوح منهم رائحة نتنة بعد مرور ٣ أيام على حضورهم. ومنذ توقيع الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٩ نحن ضيوف في العراق، وبعد ٦ سنوات على وجودنا فيه تفوح منا رائحة نتنة بالنسبة لانوف العراقيين».

وأشار تيموثي في مذكرته إلى المشاكل التي طفت على السطح بعد تسلم العراقيين لمسؤوليات امن المدن، من ضمنها «الفتور المفاجئ» الذي أظهرته القوات العراقية تجاه المستشارين الأميركيين وسيطرتها بالقوة على نقاط التفتيش في المنطقة الخضراء. ويقول إن القوات العراقية أضحت اقل حماسة في القيام بعمليات مشتركة مع نظرائهم الأميركيين لملاحقة أهداف تعتبرها الولايات المتحدة غاية في الأهمية.

ولكن الناطقة باسم قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال ري أوديرنو قالت ان المذكرة لا تعكس الموقف الرسمي للجيش الأميركي، ولا هي معدة للنشر، مشيرة الى أن المشاكل التي أشارت إليها المذكرة حلت بالفعل.

روبرت غيس

وعلى صعيد متصل، صرح وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس للصحفيين الذين رافقوه في رحلته من العراق الى زارها نهاية الاسبوع الماضي إلى تركيا، أن بلاده قد «تسرّع انسحاب قواتها من العراق». وقال «أعتقد أن هناك على الأقل فرصة لعملية تسريع متواضعة»، موضحاً أن القرار جاء لأن الوضع «أفضل مما كان متوقعاً»، كما شدد غيتس على عدم تضييع «المكاسب التي تحققت» في ظل الحديث عن تسريع وتيرة الانسحاب الأميركي.

وكان غيتس قد قال خلال زيارته العراق أنه سيتم الإسراع «بشكل طفيف» في سحب القوات الأمريكية من العراق، مشيراً إلى أنه سيتم إعادة أربعة فرق قتالية، بدلاً من ثلاثة، إلى الولايات المتحدة مطلع كانون الثاني القادم. واضاف إن الخطة الأصلية تتضمن سحب الفرق ١٢ و١٣ و١٤ من العراق مطلع العام القادم، كما سيتم إضافة فرقة رابعة إلى القوات المقرر إعادتها للولايات المتحدة في ذلك الموعد، وتتألف كل فرقة من ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جندي.

وفيما لم يذكر غيتس تفاصيل أخرى عن الانسحاب المبكر، شدد على أن الفكرة الأولية ترتبط باستمرار «الأنباء السارة» في العراق، وبالتالي يمكن «أن تحدث أو لا تحدث وهذا يتوقف على الظروف».